

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- دراسة تحليلية قياسية باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ardl) خلال الفترة (1990-2018)

The determinants of Foreign direct investment in Algeria - a standard analytical study using Autoregressive Distributed lag Approach (ardl) during the period (1990-2018)

سامي مباركي*

جامعة باتنة 1 - الجزائر

sami.mebarki@univ-batna.dz

تاريخ النشر: 2021/12/31

جلال بوشارب

مخبر الدراسات الاقتصادية المغربية، جامعة باتنة 1 - الجزائر

djalal.bouchareb@univ-batna.dz

تاريخ القبول: 2021/12/29

تاريخ الإستلام: 2021/10/27

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر بعض المحددات الاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة *ARDL* خلال الفترة 1990-2018، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة التي تضمنت سعر الصرف، الكتلة النقدية، الانفتاح التجاري، وبناءً على نتائج الدراسة تبين وجود تأثير إيجابي للانفتاح التجاري وسعر الصرف على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين كان لمتغير الكتلة النقدية تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. الكلمات المفتاحية: استثمار أجنبي مباشر؛ محددات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ اختبار التكامل المشترك؛ منهجية الانحدار الذاتي للفترات الإبطاء الموزعة. تصنيف JEL: F21، C22.

Abstract:

The paper aims to examine the impact of some economic determinants on FDI flows in Algeria using Autoregressive Distributed lag Approach During the period 1990-2018. The study found a long-term equilibrium relationship between the study variables that included exchange rate variables, monetary mass, and trade openness. based on the results of the study, the positive impact of trade openness and exchange rates on FDI flows has been demonstrated. The monetary mass variable had a negative impact on foreign direct investment in Algeria.

Keywords: FDI; Determinants of foreign direct investment; co-integration. Autoregressive Distributed lag approach.

Jel Classification Codes: F21;C22.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

تسعى عديد الدول النامية والمتقدمة إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية في شكل استثمارات أجنبية مباشرة وغير مباشرة لدعم نموها وتنمية اقتصادياتها في مختلف القطاعات الاقتصادية. يأتي ذلك بسبب عدم نجاح العديد من التجارب في تحقيق أهدافها التنموية عن طريق الإستدانة الخارجية، وما ترتب عنها من انعكاسات سلبية على اقتصادها وعدم قدرتها على الإلتزام بخدمة و سداد ديونها، وفي ظل فجوة الإدخار- الاستثمار التي تعاني منها، أصبح من الضروري البحث عن مصادر أخرى للتمويل التي من أهمها الاستثمارات الأجنبية المباشرة الذي يعد أحد أبرز مصادر التمويل الخارجي، كما أنه يتوافق مع طبيعة اقتصادياتها وتوجهاتها التنموية. كما ينظر إلى هذا النوع من الاستثمارات أحد سبل تسريع مراحل النمو الاقتصادي وزيادة القدرات الإنتاجية للدول، فضلا عن زيادة رأس المال الثابت المحلي والنتائج الإجمالية وتحسين موازين المدفوعات. يرتبط هذا النوع من التمويل بوجود مجموعة عوامل تساعد على استقطابه أو ما يعرف بمناخ الاستثمار، وهو ما يقتضى على الدول النامية ضرورة توفير هذه العوامل واقامة خطط استراتيجية واتباع سياسات اقتصادية وحوافز وامتيازات من شأنها المساهمة في استقطاب هذا النوع من الاستثمارات.

والجزائر كغيرها من الدول النامية عملت على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال قيامها بالتخلي عن الإقتصاد الموجه والتوجه نحو اقتصاد السوق، ومنذ مطلع التسعينات قامت بمجموعة إصلاحات هيكلية ومالية شاملة لاقتصادها بغية الإنفتاح على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإستقطابها في شكلها المباشر إلى مختلف قطاعات الاقتصادية خاصة قطاع المحروقات، إضافة إلى تقديم العديد من الحوافز والضمانات للمستثمرين والشركات الأجنبية. كما عملت على تحسين مناخها الاستثماري من خلال إصدار قوانين ومراسيم تشريعية تنظم العملية الاستثمارية، أهمها قانون النقد والقرض 1990، قانون 12/93، قانون 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار.

وعلى الرغم من مختلف الإجراءات والإصلاحات الاقتصادية التي اقترتها، إلا أن حصة الجزائر من التدفقات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة تبقى ضعيفة إلى حد ما، وترتكز جلها في قطاع المحروقات دون قطاعات أخرى وهو ما يعكس ضعف مناخها الاستثماري.

1.1. إشكالية الدراسة:

في ظل الإعتدال على إيرادات النفط ومع تذبذب إيراداتها، وعدم إستدامتها وزوالها المرتقب في العقود المقبلة، فإن الجزائر أصبحت أمام حتمية البحث عن بديل لتعويض هذا المورد، ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر من مصادر التمويل الخارجي لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، وعليه يمكن صياغة إشكالية الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي أهم العوامل المحددة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

ويتفرع عن الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ❖ ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية المطبقة؟.
- ❖ هل يمكن إعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر بديل إستراتيجي لقطاع المحروقات في ظل التقلبات العالمية لأسعار النفط وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد الوطني؟.
- ❖ فيما تتمثل طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعوامل الاقتصادية المحددة له؟.

وإنطلاقاً من الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- ❖ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بديل تنموي حقيقي لقطاع المحروقات لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- ❖ توجد علاقة إيجابية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف مقابل الدولار؛
- ❖ توجد علاقة سلبية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم الكتلة النقدية في الجزائر؛
- ❖ توجد علاقة إيجابية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ودرجة الانفتاح التجاري في الجزائر.

2.1. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تحديد طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض العوامل الاقتصادية كمحددات لإستقطاب هذا النوع من الاستثمارات، في ظل التوجه المفروض نحو بدائل تمويلية بديلة لما يدره قطاع المحروقات، هذا بالإضافة إلى وضع تصور عام لمجموعة العوامل التي من شأنها التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابياً أو سلبياً، ولتمكين أصحاب القرار من الأخذ بها وتحسين الإجراءات التي قد تقود إلى تذليل العقبات أمام هذا المصدر التمويلي لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية المنشودة.

3.1. أهداف الدراسة: تسع هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

يكمن الهدف من هذه الدراسة تحديد وتوضيح لبعض العوامل المؤثرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال بيانات سنوية للاقتصاد الوطني للفترة 1990-2018 باستخدام اختبار التكامل المشترك وفق نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ardl)، ودراسة وتحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره التنموي في عديد القطاعات الاقتصادية.

4.1. منهج الدراسة:

تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتحديد ودراسة أداء بعض المتغيرات الاقتصادية كمحددات للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، كما تم وضع نموذج قياسي لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة وذلك بالإستعانة والإعتماد على برنامج Eviwes.

5.1. حدود الدراسة:

تتركز دراستنا على حدود زمانية ومكانية وتمتد من سنة 1990 إلى سنة 2018 وهي الفترة التي شهدت مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية الشاملة للاقتصاد الوطني الجزائري.

6.1. الدراسات السابقة:

- ❖ دراسة (دحوو ومسعود، 2017، الصفحات 81-101) بعنوان: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- دراسة قياسية وفق نظرية الموائمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر-

تناولت هذه الدراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بالإستناد إلى فروض نظرية الموائمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1980-2011. وتقوم هذه النظرية على أسباب التباين في توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعدم تناسبها مع حجم الموارد المتاحة لدى الدول، حيث تتركز على أربعة مؤسسات (الحكومة، الأسواق التعليم والثقافة الاجتماعية)، وقد تم الاعتماد في تقدير النموذج القياسي على طريقة الانحدار (RIDGE) لتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن كل من القوى العاملة المتعلمة وموائمة الثقافة الاجتماعية والتي تدل على مرونة الاقتصاد الجزائري في التعامل مع تغيرات السوق العالمية، بالإضافة إلى توفر درجة كبيرة من الحرية الاقتصادية من

أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. كما بينت الدراسة أنه وعلى الرغم من المؤشرات الاقتصادية والمالية المتعلقة بموائمة الأسواق على أهميتها إلا أنها غير فعالة في تحفيز المستثمرين الأجانب نظرا للقيود والعقبات في مختلف الجوانب التي لاتزال قائمة، وهو ما يتطلب تحسين مناخ الاستثمار لاستقطاب أكبر قدر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر.

❖ دراسة (بيري، 2015، الصفحات 1-479) أطروحة دكتوراه بعنوان: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على التنمية الاقتصادية- دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى دول الدراسة وتأثيره على النمو الاقتصادي، الاستثمار المحلي، القوى العاملة والتجارة الخارجية لهذه الدول، وقد تم تقدير النموذج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS). وأشارت الدراسة إلى أن هناك اختلاف وتباين في عدد وطبيعة المحددات المفسرة لسلوك الاستثمار الأجنبي المباشر، والتأثر بمجموعة من العوامل من دولة إلى أخرى. كما بينت الدراسة تدبب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول الدراسة التي كانت دون المستوى المطلوب ولا ترقى إلى مستوى الحوافز المقدمة، واعتمدت الدراسة على إدراج مجموعة متعددة من المتغيرات شملت: التضخم، معدل البطالة، تطور القطاع المالي، أسعار الصرف ومستوى التعليم، وقد توصلت إلى أن من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول هو: إجمالي الدخل المحلي النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة، معدل التضخم، تطور القطاع المالي، معدل التعليم في المرحلة الثانوية بالنسبة للجزائر وتونس، في حين لم تعط معظم المتغيرات المعتمدة في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل نتائج ذات دلالة في المغرب، واقتصرت على متغير معدل التضخم الذي كان له تأثير سلبي على تدفقات هذه الاستثمارات.

❖ دراسة (jadhav, 2012, pp. 6-14) بعنوان:

Determinants of foreign direct investment in BRICS economies: Analysis of economic, institutional and political factor.

سعت هذه الدراسة إلى بحث في دور العوامل الاقتصادية والمؤسسية والسياسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتطاعات مجموعة البريكس التي تضم كل من (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا) خلال الفترة 2000-2009، وقد تم تقدير النموذج القياسي للدراسة بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وقد توصلت الدراسة إلا أن المحددات الاقتصادية التقليدية أكثر أهمية من المحددات المؤسسية والسياسية للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تبين أن كل من متغيرات حجم السوق معبرا عنه بالنتائج المحلي الإجمالي، والانفتاح التجاري، بالإضافة إلى توافر الموارد الطبيعية، سيادة القانون والمسائل من المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر لاقتصاديات دول البريكس.

❖ دراسة (Shoukat & Wei, 2005, pp. 21-33) بعنوان:

Determinants of foreign direct investment in China.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، من خلال استبيان لمجموعة بيانات 22 شركة أجنبية في الصين لبحث وتحديد العوامل والدوافع للقيام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا البلد، وقد تم تقسيم الاستبيان إلى جزئين، شمل الجزء الأول دراسة العوامل المؤثرة والمشجعة على الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين شمل الجزء الثاني دراسة العوامل المحفزة على إعادة الاستثمار وزيادتها. وتوصلت الدراسة إلى أن من أهم المحددات

الرئيسية للاستثمار الاجنبي المباشر في هذه الدراسة حجم السوق المعبر عنه بالنتائج المحلي الاجمالي (خاصة الشركات الأمريكية)، النمو الاقتصادي، انخفاض تكلفة العمالة، المسافة والموقع الجغرافي، الكثافة السكانية، الحوافز والسياسات الحكومية، البنية التحتية، عضوية منظمة التجارة العالمية وارتفاع عائد الاستثمار.

❖ دراسة (nusrat, 2020, pp. 57-73) بعنوان:

- Determinants of foreign direct investment A panel Data Analysis of the 24 Emerging countries.

تطرق هذه الدراسة إلى محاولة تحديد العوامل المحددة لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى البلدان الناشئة خلال الفترة الممتدة من 1992 إلى 2016، تم خلالها تحليل بيانات البانل لمجموعة تشمل 24 بلدا ناشئا، وقد توصلت الدراسة إلى أن أهم المحددات الرئيسية لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثلت في: حجم السوق، الانفتاح التجاري، توافر الموارد الطبيعية والاقتصادية، عدم الاستقرار السياسي، التنمية المالية، التضخم، في حين أظهرت النتائج أن القوى العاملة هي إحدى المحددات غير المهمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى هذه البلدان الناشئة.

❖ دراسة ((Gharaibeh, 2015, pp. 94-406) بعنوان:

- The determinants of foreign direct investment- Empirical Evidence from Bahrain.-

عرضت هذه الدراسة المحددات الرئيسية لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى البحرين، واستخدمت الدراسة لتقدير النموذج القياسي اختبار الانحدار الخطي المتعدد بطريقة (OLS) لتحليل وفحص العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد، ومجموعة المتغيرات التفسيرية لتحديد تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى البحرين خلال الفترة 1980-2013. وقد توصلت الدراسة إلى أن من أهم المحددات الرئيسية للاستثمار الاجنبي المباشر في البحرين شملت كل من: الإنفاق الاستهلاكي للحكومة، التضخم، البنية التحتية، التعليم العام، عدد السكان، القوى العاملة، الانفتاح التجاري، حجم السوق وسعر الصرف.

❖ دراسة (de Castro, Fernandes, & Campos, 2013, pp. 231-240):

-The determinants of foreign direct investment in Brazil and Mexico (an empirical analysis).

هدفت هذه الورقة إلى دراسة محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في البرازيل والمكسيك خلال الفترة من 1990-2010، وذلك من أجل تحديد العوامل والخصائص المشتركة للبلدين والمتباينة من حيث التأثير على جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر. وقد تم بناء نموذج قياسي باستخدام نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VCM). وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كمحددات وعوامل مشتركة بين اقتصادي البرازيل والمكسيك في اجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر إليهما: حجم السوق (النتائج المحلي الإجمالي)، الاستقرار الاقتصادي، سعر الصرف، التحرير التجاري (مشاركتها في اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية)، انخفاض تكلفة العمالة والقرب من السوق الأمريكية.

وتأتي الدراسة الحالية لتعرض المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبية في الجزائر، مختلفة عما تم عرضه في الأعلى من خلال الاعتماد على منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة *ARDL* خلال الفترة 1990-2018.

7.1. هيكل الدراسة:

المحور الأول: الإطار النظري لمفهوم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الثاني: رؤية تحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (1990-2018).

المحور الثالث: دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الاجنبي المباشر للفترة (1990-2018).

2. الإطار النظري للدراسة (مفاهيم أساسية لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر)

1.2. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر: هناك اختلاف لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر بين عديد المفكرين الاقتصاديين

وكذا المؤسسات والهيئات الدولية، ومن أهم المنظمات والهيئات التي اعطت تعريفا للاستثمار الأجنبي المباشر نجد ما يلي:

❖ صندوق النقد الدولي (FMI)؛ يعرف الصندوق الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه حصول مستثمر مقيم في اقتصاد ما على حصة ثابتة في مشروع يتم إنجازه في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على علاقة طويلة الأجل بين المستثمر والمشروع، حيث تعطى له (أي المستثمر) الحق في المشاركة في إدارة المشروع، ويسمى هذا المستثمر بالمستثمر المباشر ويسمى هذا المشروع بمشروع الاستثمار الأجنبي المباشر. (برياش، 2015، صفحة 6)

❖ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCED): ترى المنظمة بأن الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "فئة من الاستثمارات عبر الحدود التي يقوم بها كيان مقيم في اقتصاد واحد (المستثمر المباشر) بهدف إقامة مصلحة دائمة في المؤسسة (مؤسسة الاستثمار المباشر) المقيمة في اقتصاد آخر، وتعني المصلحة الدائمة وجود علاقة طويلة الأمد بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار مع درجة كبيرة من التأثير على إدارة هذا الأخير. (سي علي، 2019، صفحة 173)

❖ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)؛ تعرف هذه الهيئة الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصلحة دائمة وسيطرة في كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر الأجنبي أو الشركة الأم)، وذلك في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر أو المؤسسة التابعة لها أو فروع الشركات الأجنبية). (unctad, 2009, p. 243)

2.2. مفهوم مناخ الاستثمار:

يعرف مناخ الاستثمار حسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات على أنها المناخ الذي يتضمن مجمل الأوضاع والظروف الاقتصادية والاجتماعية، السياسية، المؤسسية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على قرار الاستثمار وعلى فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة ما أو قطاع معين. وتعد هذه الأوضاع والظروف عناصر متداخلة، تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أو تداعياتها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة، وترجم محصلتها كعوامل جاذبة أو طاردة لرأس المال (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2011، صفحة 18). كما يعرف أيضا على أنه مجمل العوامل التي تحدد سلوك المستثمر، أو هو مجموعة المتغيرات والقيود والمواقف والظروف التي تؤثر على قرارات المستثمر، وتجعله يواجه جهوده من أجل دراستها والتحكم فيها. (مصلحة، 2017، صفحة 209)

3. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

للاستثمار الأجنبي المباشر أشكال عدة، يمكن إبراز أهمها فيما يلي: (بن مريم، 2018، صفحة 57)

❖ الاستثمار المشترك: هو مشروع الاستثمار الذي يملكه أو يشارك فيه طرفين أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة ويتضمن الاستثمار المشترك عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد الأطراف الاستثمار فيها شركة دولية تقوم بالتسيير بدون السيطرة الكاملة عليه.

❖ الاستثمار المملوك كليا من طرف المستثمر الأجنبي: تعتبر مشروعات الاستثمار التي يملكها المستثمر الأجنبي بصفة كلية أكثر أشكال الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، وهو عبارة عن قيام هذه الأخيرة بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو التوزيع أو غيرها. ونجد في الجانب المقابل أن الدول النامية تتردد كثيرا إزاء هذا الشكل

ويعود ذلك إلى الخوف من التبعية الاقتصادية وما ينتج عنها من آثار سلبية على المستوى المحلي والعالمي، والحذر من احتكار الشركات متعددة الجنسيات على أسواق الدول المضيفة.

❖ **مشروعات أو عمليات التجميع:** تكون هذه المشروعات على شكل اتفاقية بين الطرف الوطني والطرف الأجنبي (عام أو خاص)، حيث يقوم هذا الأخير بتزويد الطرف الأول بمكونات منتج معين لتجميعها كي تصبح منتوجا نهائيا تام الصنع، وفي بعض الحالات، وخاصة في الدول النامية، يقوم الطرف الأجنبي بتقييم الخبرة أو المعرفة اللازمة والمتعلقة بالتصميم الداخلي للمصنع وطرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد متفق عليه. وقد تأخذ مشروعات أو عمليات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروعات الاستثمار للطرف الأجنبي.

❖ **الاستثمار في المناطق الحرة:** المنطقة الحرة هي جزء من الأرض تابعة لدولة ما ويتم توضيح حدودها بطريقة قاطعة، وتعتبر المنطقة الحرة جمركيا امتداد للخارج فهي معزولة باعتبار جمركي، إلا أنها خاضعة للسيادة الوطنية من وجهة النظر السياسية، وفي داخل المنطقة الحرة يسمح بإقامة المناطق الخاصة برؤوس الاموال الأجنبية أو الوطنية أو المشتركة، ويتم فيها تداول البضائع المحلية والخارجية، وتجرى عليها بعض العمليات الصناعية ولا تدفع رسوما جمركية على تلك البضائع إلا عند اجتيازها حدود المنطقة الحرة إلى داخل الدولة.

4.2. أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة لاقتصاديات الدول المضيفة:

يتمتع الاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية كبيرة في اقتصاديات الدول المضيفة، حيث له آثار إيجابية عديدة فهو يساهم في رفع معدلات الاستثمار من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يلعب دورا هاما في خلق فرص عمل جديدة، وبالتالي الحد من مشكلة البطالة التي تعتبر ظاهرة منتشرة بشكل كبير في الدول النامية. كما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات من خلال تدفق رؤوس الاموال الأجنبية، مما يجعله مصدرا جيدا للحصول على العملات الصعبة وزيادة رأس المال المادي في الدول المضيفة.

كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا المتقدمة والمهارات الإدارية الحديثة للدول المضيفة، والتي لها دور كبير في تطوير مهارات العمال ورفع كفاءة الإنتاج، نظرا لخبرة الشركات الأجنبية بالنشاط الاقتصادي ومعرفتها الواسعة لفنون الإنتاج والتسويق، فضلا عن مساهمته في تنمية قطاع التصدير والذي يعتبر حاجة ماسة عند الدول النامية. ويزيد الاهتمام بالبحث والتطوير في الدول المضيفة، بالإضافة إلى أنه يساهم في زيادة الإنتاجية والإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد، وبالتالي تحسين مستوى الرفاهية. (بن عبد العزيز وبن عبد العزيز، 2018، صفحة 156)

5.2. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة:

يتطلب جذب الاستثمار الأجنبي المباشر التعرف على محدداته، فمن خلال تحسين هذه المحددات تستطيع الدولة جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. ويوجد ثلاث عوامل رئيسية تعتمدها الشركات متعددة الجنسيات للمفاضلة بين الدول المضيفة للاستثمار وهي: سياسات الدولة المضيفة، الإجراءات المسبقة التي قامت هذه الدول بتطبيقها لتشجيع وتسهيل الاستثمارات مؤخرا المواصفات الاقتصادية للدولة المضيفة، ويمكن تفصيل محددات الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر ضمن ثلاث أطر رئيسية وهي: المحددات الاقتصادية، إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر وتيسير الأعمال: (حامد، 2015، الصفحات 5-6)

- ❖ **المحددات الاقتصادية:** تشمل المحددات الاقتصادية ثلاث مجموعات أساسية من العوامل هي: عوامل السوق ومتوسط نصيب الفرد من الدخل، معدل نمو السوق، قدرة الوصول إلى الأسواق العالمية، أما المجموعة الثانية فهي عوامل الموارد وتشمل (توفير الموارد الخام، عمالة رخيصة غير كفؤة، عمالة كفؤة، توفير التكنولوجيا والابتكارات)، أما عوامل الكفاءة فهي المجموعة الثالثة وتشمل (كلفة الأصول والموارد، النقل والمواصلات، السلع الوسيطة).
- ❖ **سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر:** تركز هذه العوامل على الجودة المؤسسية للدولة المضيفة وتهتم بالاستقرار الاقتصادي، وتشمل (توازن الميزانية العامة، توازن ميزان المدفوعات... إلخ) والسياسي والاجتماعي، والقوانين المتعلقة بالدخل والعمل، ومعايير معاملة فروع الشركات الأجنبية، وسياسات العمل، وهيكل الأسواق، والاتفاقيات الدولية الموقع عليها من جانب الدولة المضيفة وسياسات التجارة والسياسة الضريبية للدولة.
- ❖ **تيسير الأعمال:** تبحث إجراءات تيسير الأعمال مدى دعم وتعزيز الدولة المضيفة للاستثمار وتتضمن تحسين مناخ الاستثمار وسمعة الدولة وتوفير الخدمات التمويلية اللازمة، وتوفير الحوافز الاستثمارية، ومستوى منخفض من الفساد وسوء الإدارة، وخدمات ما بعد الاستثمار ومستوى مقبول من التنمية البشرية، البنية التحتية، الموقع الجغرافي، البيئة الاجتماعية والثقافية.

وعموما تعتبر هذه المحددات الثلاث محددات رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر عند المقاضلة بين الدول المضيفة وبالرغم من أهمية هذه المحددات فليست هي الوحيدة، فهناك محددات متعلقة بمصدر الاستثمار نفسه أي بالشركة نفسها وبسياساتها العامة، وهناك عوامل متعلقة بالمشروع ذاته، ومن ثم يجب على الدولة وهي بصدد إعداد حزمة حوافز الاستثمار أن تضع في اعتبارها نوعية المشروعات أو الاستثمارات التي ترغب في إقامتها والشركات أو الاستثمار التي تستهدفهم والمحددات الداخلية الأهم بالنسبة لهذين العاملين.

3. رؤية تحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (1990-2018).

تميزت فترة الدراسة (1990-2018) بالعديد من التحولات السياسية، الأمنية والاقتصادية في الجزائر، وهو ما انعكس

على تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر مثلما يوضحه الجدول 01

الجدول رقم (01): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر للفترة (1990-2018)

الوحدة: مليون دولار

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
التدفقات	40	80	30	0	0	0	270	260	607	292
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
التدفقات	280	1113	1065	638	882	1145	1888	1743	2632	2754
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
التدفقات	2301	2580	1499	1697	1507	-584	1637	1232	1506	

المصدر: اعتمادا على معطيات قاعدة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) نقلا عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.unctad.org/fdistatistics>

من خلال الجدول رقم (01) وخلال الفترة (1990-1995) عرفت غياب شبه كلي للاستثمارات الأجنبية المباشرة ويرجع

السبب إلى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر على جميع الأصعدة، فقد شهدت هذه المرحلة تفاقم أزمة المديونية

الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي إلى درجة تفوق إمكانيات السداد المتاحة مما أجبر السلطات إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية وما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي، وكان لتدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وارتفاع درجات المخاطرة الأثر السلبي على جذب الاستثمار الاجنبي. (قويدر، 2010، صفحة 73)

أما الفترة (1996-2000) فشهدت عودة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر نتيجة لتطبيق الاصلاحات الاقتصادية من خلال قانون النقد والقرض 10/90 وقانون الاستثمار 12/93 بصورة تعكس بداية تحسن الوضع الاقتصادي السياسي والأمني، بحيث تراوحت ما بين 260 إلى 607 مليون دولار استحوذ قطاع المحروقات على الحصة الأكبر منها مقارنة بباقي القطاعات الأخرى.

وبداية من 2001، عرفت الاستثمارات الاجنبية نموًا متسارعًا نتيجة لتحسن الظروف الاقتصادية وتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، وكذا قانون تطوير الاستثمار الذي منح للمستثمر الأجنبي الكثير من الامتيازات والضمانات خاصة التحفيزات الجبائية والضريبية حيث انتقل من 280 مليون دولار عام 2000 إلى 1113 مليون دولار عام 2001 وهو ما يعني نمو بأربع أضعاف ساهمت فيه بشكل خاص بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية وخصخصة مركب الحجار لصالح شركة إسبات Espat الهندية، ليتأرجح بعد ذلك بين الزيادة والنقصان، وبلغ مداه في سنة 2009 بحجم تدفقات قدر 2754 مليون دولار وبشكل مخالف للتوقعات لأنها أعقبت أزمة مالية حادة عصفت بالاقتصاد العالمي ويعزى ذلك أساساً إلى زيادة التدفقات الواردة إلى قطاع المحروقات خاصة من شركتي توتال totat وبارتاكس partex الفرنسيين، حيث قدر حجم استثماراتها 1436 مليون أورو، يضاف إلى ذلك فرض الحكومة الجزائرية على البنوك وفروعها رفع رأسمالها من 2.5 مليون دينار إلى 10 مليار دينار، وهو ما أدى إلى زيادة رأس مال فروع البنوك الأجنبية ورفع من الحجم الإجمالي للتدفقات الاستثمارية. (بن نافلة و بن مريم، 2017، صفحة 12)

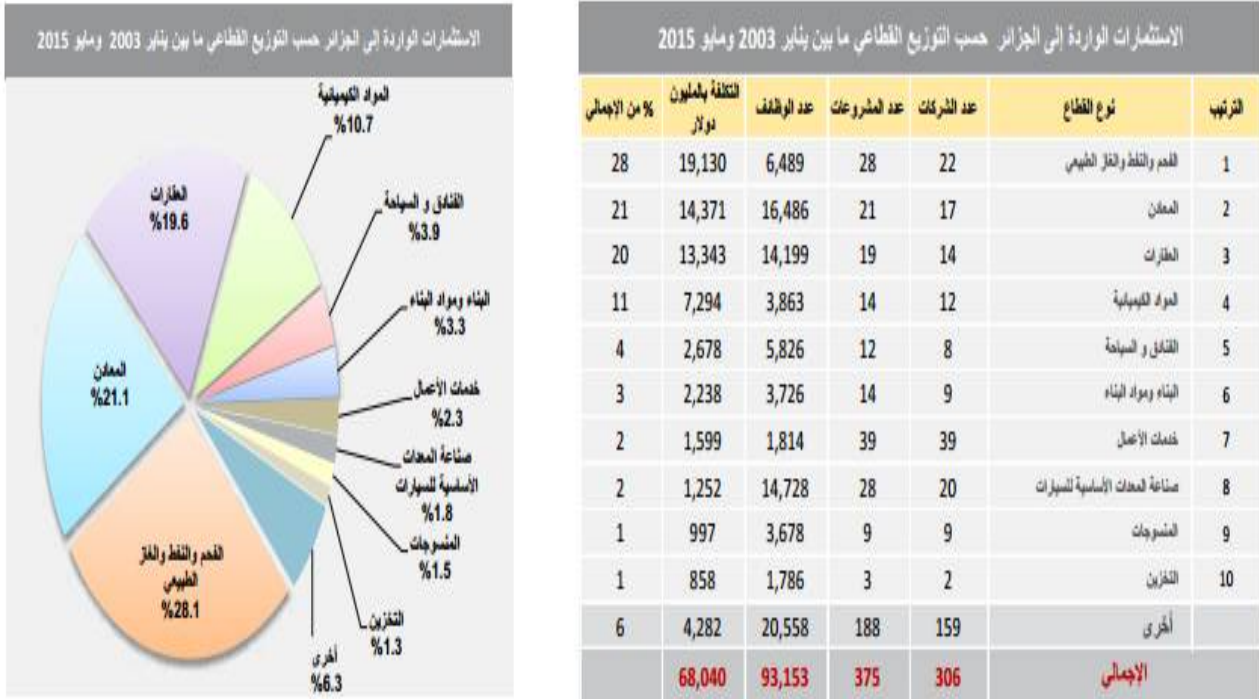
في حين شهدت سنة 2012 انخفاضاً لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر مقارنة بسنة 2011 وهذا راجع بالأساس إلى التراجع العالمي للاستثمارات الاجنبية وبداية تطبيق قاعدة الاستثمار 51/49 وفق ما جاء به قانون المالية التكميلي لسنة 2009 والذي قيد النشاط الاستثماري للمستثمرين الأجانب واشترطه ضرورة اشتراك المستثمر المحلي بنسبة 51% للطرف الجزائري ونسبة 49% للطرف الأجنبي.

أما الفترة (2013-2015) شهدت أيضاً تراجعاً ملموساً حيث واصلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة انخفاضها، أين سجل العام 2015 تدفقات سلبية وهذا راجع، حسب الخبراء الاقتصاديين، إلى التدايعات السلبية للأزمة النفطية لسنة 2014 وتأثيرها على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على اعتبار قطاع الطاقة يشكل محورا رئيسيا في جذب هذه الاستثمارات، في حين سجلت أيضاً سنة 2016 ارتفاعاً بقيمة 1637 مليون دولار وهذا يعود إلى صدور القانون 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار المتضمن تحفيزات جبائية وضريبية جديدة ساهمت في تشجيع المستثمرين على القيام باستثماراتهم. أما العام 2017 شهدنا انخفاضاً في التدفقات أين سجل 1232 مليون دولار مقارنة بسنة 2016، عكس العام 2018 أين حقق ما قيمته 1506 مليون دولار من التدفقات الواردة نتيجة تحسن نسبي في المناخ الاستثماري من خلال قوانين وحوافز ضريبية ساهمت في التحسين من البيئة الاستثمارية بالجزائر.

1.1. التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر للفترة 2003-2015

بحسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بلغ خلال الفترة 2003-2015 عدد المشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 381 مشروعاً يتم تنفيذها من قبل 315 شركة عربية وأجنبية، وتشير التقديرات إلا أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو 60 مليار دولار وتوظف 92 ألف عامل، ولتحديد طبيعة توزيع هذه الاستثمارات وتحديد أهم القطاعات المستقطبة لها، الجدول الموالي يوضح توزيعها على مختلف القطاعات حسب النشاط كآلاتي:

الجدول رقم (02): توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر على حسب القطاعات للفترة 2003-2015.



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، ص 119.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (2) تسجيل أكبر عدد من مشاريع الاستثمارات في قطاع الفحم، النفط والغاز 28 مشروعاً موزع على 22 شركة في هذا القطاع، بقيمة 19.130 مليون دولار تمثل نسبة 28% من القيمة الإجمالية لهذه المشاريع الاستثمارية والتي استحدثت 6.489 منصب شغل.

من جهته، سجل قطاع المعادن 21 مشروعاً يوزع على 17 شركة في هذا القطاع، بقيمة 14.371 مليون دولار تمثل ما نسبته 21% من القيمة الإجمالية لهذه المشاريع الاستثمارية والتي استحدثت هي الأخرى 16.486 منصب عمل، أما قطاع العقارات فهو الآخر ساهم في 21 مشروعاً موزع على 17 شركة بتكلفة إجمالية في حدود 13.343 مليون دولار تعكس ما نسبته 20% من القيمة الإجمالية بحيث ساهمت في توفير 14.199 منصب عمل من مجموع 93.153 منصب شغل.

وبالنسبة لقطاع المواد الكيماوية فحقق استقطاب 12 شركة طيلة الفترة وزعت على 14 مشروع بتكلفة 7.294 مليون دولار، تمثل ما نسبته 11% من القيمة الإجمالية للمشاريع الاستثمارية ووفرت العديد من مناصب العمل قدرت 3.863 وظيفة، أما القطاعات الأخرى فلم تحقق المستويات المطلوبة على غرار قطاع السياحة، البناء وخدمات الأعمال

فحققت نسب وقيم ضعيفة نسبيا شملت 14,12,14 مشروع وزعت على 9,8,12 شركة بقيمة 7,294، 2,678، 2,238 مليون دولار تمثل نسبة 11%، 4%، 3%، على التوالي من القيمة الإجمالية لها واخلفت 3,863، 5,826، 3,736، منصب عمل.

وعوما، يمكن القول إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر لم تشمل جميع القطاعات الاقتصادية بل تركزت على قطاعي الصناعة بالدرجة الأولى وقطاع العقارات بدرجة أقل ويكمن السبب في ارتفاع مردودية هذه القطاعات بالنسبة للشركات الأجنبية الباحثة عن تحقيق أقصى الأرباح والفوائد مقارنة بالقطاعات الأخرى على الرغم من التحفييزات والضمانات الممنوحة والاصلاحات المطبقة إلا أن هذا لم يحقق ما كان منتظرا منها، في ظل وجود معوقات وإجراءات متعددة ومتنوعة تحول دون الاستغلال الأمثل لمثل هذا النوع من الاستثمار.

2.3. التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر للفترة (2002-2017)

شهدت الفترة 2017-2002 تدفق للاستثمارات الأجنبية المباشرة على عدد معين من القطاعات الاقتصادية أهمها قطاع الطاقة، وتوزعت هذه الاستثمارات على عدد من الدول والشركات على حسب نشاطها، والجدول التالي يوضح توزيع هذه المشاريع الاستثمارية على عدد من المناطق الجغرافية كالآتي:

الجدول رقم (03): التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر للفترة (2017-2002)

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	مناصب الشغل
أوروبا	472	1 148 208	78 415
فيما بينها الاتحاد الأوربي	332	666 499	44 646
آسيا	114	169 732	11 761
أمريكا	18	68 813	3 737
الدول العربية	262	1 057 257	34 462
إفريقيا	6	39 686	609
أستراليا	1	2 974	264
متعدد الجنسيات	28	33 160	4 335
المجموع	901	2 519 831	133 583

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار نقلا من الموقع: www.ANDI.DZ بتاريخ 2020/04/08 على الساعة 21:20.

يلاحظ من خلال الجدول توزيع وتنوع مصادر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر حيث احتلت الدول الأوروبية، مجتمعة الصدارة من حيث عدد المشاريع والأقاليم الأكثر استثمارة في الجزائر 472 مشروع خلال الفترة (2002-2017) بقيمة تقدر مليون دينار 1148208 واستحداث 78415 منصب عمل، وكان نصيب الاتحاد الأوروبي من تلك الاستثمارات حوالي 70 بالمئة بعدد مشاريع استثمارية قدرت 332 مشروع بقيمة 666 499 مليون دينار وتوفيره 44646 منصب شغل، في حين احتلت منطقة آسيا المرتبة الثالثة من حيث الأقاليم الاستثمارية في الجزائر بعدد 114 مشروع استثمار بقيمة 169732 مليون دينار جزائري وخلق له حوالي 11761 وظيفة عمل، أما الدول العربية فقد سجلت حضورها 262 مشروع بقيمة 1057257 مليون دينار واستحداث 34462 منصب شغل، فيما احتلت مناطق إفريقيا، أستراليا والشركات متعددة الجنسيات المراتب الأخيرة وقيم ونسب متدنية.

الجدول رقم (04): أهم الدول والشركات المستثمرة في الجزائر ما بين 2013-2017

أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017			أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017		
الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)	الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشاريع
China State Construction Engineering Corporation	الصين	3,300	الصين	3,539	10
Indorama	سنغافورة	3,151	سنغافورة	3,151	3
Grupo Ortiz Construccion y Servicios Del Mediterraneo	إسبانيا	2,209	إسبانيا	2,565	10
Tosyali Holding	تركيا	1,397	تركيا	2,313	4
Taypa Tekstil	تركيا	900	ألمانيا	380	7
			جنوب أفريقيا	350	1
			فرنسا	330	12
			سويسرا	330	4
			إيطاليا	232	1
			المملكة المتحدة	212	2
			أخرى	892	28
			الإجمالي	14,293	82

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2018، ص 61.

وعلى صعيد الدول، نجد من خلال الجدول أعلاه المتضمن أهم الدول والشركات المستثمرة في الجزائر تبرز الصين كأحد أهم المستثمرين في السنوات الأخيرة (الفترة من جانفي 2013 إلى ديسمبر 2017)، حيث نشط 5 شركات صينية لتنفيذ 10 مشاريع استثمارية بقيمة 3.539 مليار دولار تتمركز أغلب استثماراتها في قطاع البناء في ظل البرامج السكنية المسطرة من قبل الحكومة لإنجاز مليون وحدة سكنية، حيث تقوم شركة china state construction engineering corporation بتنفيذ مشاريع استثمارية بقيمة 3.300 مليار دولار، فيما جاءت سنغافورة ثاني بلد استثمارا في الجزائر خلال نفس الفترة بقيمة 3.151 مليار دولار إذ تتكفل شركة Indorama بتنفيذ ثلاث مشاريع استثمارية.

وحلت إسبانيا ثلثا بـ 10 مشاريع استثمارية موزعة على 6 شركات بقيمة إجمالية تقدر 2.565 مليار دولار، من بينها مجموعة Ortiz Construccion y Servicios Del Mediterraneo حيث تصدرت منذ 2011 قائمة أهم 10 شركات مستثمرة في الجزائر بتنفيذها لمشاريع استثمارية بقيمة 2.209 مليار دينار.

وجاءت تركيا رابعة من ضمن المشاريع الاستثمارية بقيمة إجمالية تقدر 2.313 مليار دولار تقوم بتنفيذها شركتي tosyali holding بقيمة 2.209 مليار دولار، وشركة taypateksitil بقيمة 900 مليون دولار، أما ألمانيا فحلت خامسا بقيمة إجمالية 380 مليون دولار لتنفيذ 7 مشاريع من طرف 7 شركات أهمها: Henkel وMesse. أما باقي الدول المستثمرة في الجزائر فضمت كل من جنوب أفريقيا ممثلة بشركة واحدة لتنفيذ مشروع بقيمة 350 مليون دولار، فرنسا هي الأخرى 10 شركات لتجسيد 12 مشروعا بقيمة إجمالية 330 مليون دولار من أهم شركاتها نجد: total، Danone، patrex، كما نجد أيضا سويسرا بأربع مشاريع تنفذها أربع شركات بقيمة 330 مليون دولار، والمملكة المتحدة بشركتين لتجسيد مشروعين بقيمة 212 مليون دولار.

4. الدراسة القياسية لمحددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر للفترة (1990-2018)

1.4. الطريقة والأدوات:

يتم شرح الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة التطبيقية من خلال ما يلي:

- ❖ **منهجية الدراسة:** تناولت هذه الدراسة المنهج القياسي لتحديد أهم العوامل المحددة لاستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990-2018، وهذا باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفتترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، التي تم تطويرها من قبل (pesaran et al (2001) وتختلف عن أساليب التكامل المشترك الأخرى Engle and Joansen(1991)and.Granger من حيث أن هذا الاختبار لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة أو مستقرة من نفس الدرجة أي يمكن تطبيقها في حالة وجود متغيرات تستقر في المستوى (0) أو الفرق الأول (1) أو مزيج بينهما، مع شرط عدم وجود متغيرات تستقر في المستوى (2) وهذا شرط من شروط تطبيق منهجية (ARDL) كما تتميز كونها تعطي نتائج أفضل لتقديراتها في حالة العينات الصغيرة عكس نماذج تصحيح الخطأ الأخرى أين تكون حجم العينة كبير ولكل سلسلة زمنية فترة إبطاء خاصة بها، وتسمح بالحصول على مقدرات غير متحيزة في النموذج، وعليه تم الاستعانة لتطبيق هذه الدراسة ببرنامج EViews11.
- ❖ **متغيرات الدراسة:** من أجل تحديد لبعض العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، قمنا ببناء نموذج قياسي لتحديد العلاقة بين عدد من المحددات الاقتصادية كمتغيرات تفسر درجة تأثيرها على المتغير التابع المتمثل في الاستثمار الاجنبي المباشر، وهذا اعتمادا على دراسات سابقة وإسقاطا على النظرية الاقتصادية، وقد تم صياغة النموذج المستخدم في الدراسة المراد تقديره على الشكل التالي:

$$FDI = EXC + M2 + OPEN + \varepsilon_t$$

وتشمل متغيرات الدراسة التالي:

- FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي، وهو المتغير التابع يعبر عن التدفقات الواردة إلى الاقتصاد الجزائري؛
- المتغيرات المستقلة وتشمل:

EXC: سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي؛

M2: الكتلة النقدية نسبة للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي، يعبر عن حجم الوساطة المالية وبالتالي كمية النقود المتداولة في الاقتصاد أي العرض النقدي؛

Open: الانفتاح التجاري (نسبة إجمالي الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي) بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي، ويعبر عن مدى مساهمة الاقتصاد المحلي في التجارة الخارجية أي درجة انفتاح الدولة على العالم الخارجي.

وتم الاستناد في دراستنا في جانبها التطبيقي على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990-2018 من خلال بيانات إحصائية للديوان الوطني للإحصائيات، البنك المركزي وقاعدة بيانات البنك الدولي.

2.4. النتائج ومناقشتها:

- ❖ **اختبار استقراره السلاسل الزمنية:** قبل تقدير النموذج لابد من دراسة استقراره السلاسل الزمنية من خلال اختبار جذر الوحدة ومن ثم التحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المراد دراستها أي بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة وهذا للتأكد من عدم وجود متغيرات من الدرجة الثانية (2)1، والهدف من إجراء اختبار جذر الوحدة هو أن

السلاسل الزمنية غالبا ما تعطي نتائج غير حقيقية بسبب وجود انحدر زائف لهذه السلاسل وتجنب مشكلة الارتباط الزائف بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع الناتجة عن عدم استقرار السلاسل الزمنية.

وعليه سيتم إجراء اختبار جذر الوحدة المتمثل في اختبار ديكي فولر الموسع (Agumentd Dikey Fuller) بعد تحديد

درجة التأخير المثلى لكل متغير في السلسلة الزمنية وذلك باستخدام برنامج Eviews.11

الجدول رقم (5): اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية

المتغيرات	المستوى			الفرق الأول		
	وجود ثابت واتجاه عام	وجود ثابت واتجاه عام	بدون ثابت واتجاه عام	وجود ثابت واتجاه عام	وجود ثابت واتجاه عام	بدون ثابت واتجاه عام
Fdi	-2.8220	-2.8846	-1.2713	-6.9115	-6.9278	-7.0357
Prob	0.2016	0.0599*	0.1826	0.0000	0.0000	0.0000***
Exc	-1.7711	-1.2615	1.4585	-3.6411	-3.7452	-3.0310
Prob	0.6904	0.6328	0.9604	0.0449	0.0090***	0.0038***
M2	-3.4950	-0.5451	0.4678	-5.1603	-5.2201	-5.1275
Prob	0.0594*	0.8675	0.8094	0.0015	0.0002	0.0000***
Open	-1.4683	-2.0617	0.2634	-5.3635	-5.3323	-5.4274
Prop	0.8165	0.2606	0.7553	0.0009	0.0002	0.0000***
	%10* %5** %1***					

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 11

حسب نتائج اختبار الإستقرارية السلاسل الزمنية الموضحة في الجدول أعلاه أن هناك متغيرات مستقرة في المستوى I(0) وأخرى متكاملة عند الفرق الأول I(1)، وهذا ما يعني أن النموذج (autoregressive distributed lag) هو الأنسب لهذه الدراسة، حيث كانت قيم t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية في النماذج الثلاثة عند مستوى معنوية 5%، بمعنى نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والقاضية بعدم وجود جذر الوحدة، أي أن متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر والكتلة النقدية مستقرين عند المستوى I(0)، أما متغيرات سعر الصرف والانفتاح التجاري فعند إجراء اختبار ADF يتبين أن قيم t المحسوبة أقل من قيم t الجدولية عند مستوى معنوية 5%، أي نقبل الفرض بعدم وجود جذر الوحدة وبالتالي فإن هذه المتغيرات غير مستقرة عند المستوى I(0)، وعند أخذ الفرق الأول نجد أن متغيري سعر الصرف والانفتاح التجاري مستقرين عند مستوى المعنوية 1% وهو ما يؤكد إمكانية وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وبالتالي نستنتج وجود خليط من المتغيرات المتكاملة من الدرجة I(0) و I(1) ولا توجد متغيرات متكاملة من الدرجة I(2)، وعليه يمكن تطبيق منهجية اختبار التكامل المشترك لإيجاد علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة باستخدام نموذج (ARDL).

3.4. اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية اختبار الحدود (Bounds test)

بعد إجراء اختبار الإستقرارية والتأكد من أن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة I(0) و I(1) ولا وجود لمتغيرات تستقر عند الدرجة I(2)، نمر للمرحلة الثانية المتمثلة في اختبار التكامل المشترك لإيجاد علاقة طويلة الأجل بين متغير الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات المستقلة لإيجاد علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات للفترة محل الدراسة باستخدام منهج الحدود (bounds test)، وبالتالي سنعمد على نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد والتي تعطى صياغته على الشكل التالي:

$$\Delta fdi_t = a_0 y + \sum_{t=1}^n b_i \Delta fdi + \sum_{t=0}^m c_i \Delta exc + \sum_{t=0}^p d_i \Delta M2 + \sum_{t=0}^r e_i \Delta open + \sigma fdi + \sigma_i exc + \sigma_i M2 + \sigma_i open + \epsilon t$$

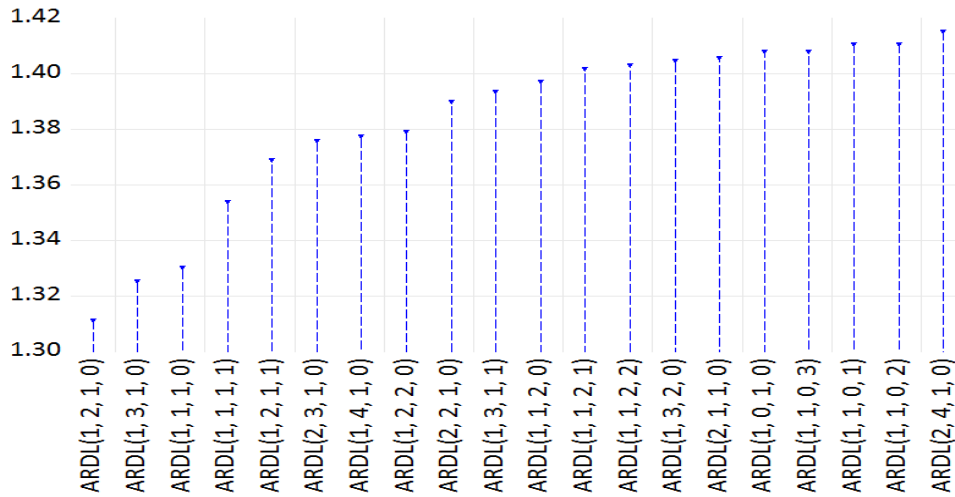
لكن قبل ذلك لابد من تحديد فترات إبطاء لمتغيرات الدراسة $t - 1$

4.4. تحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج:

لتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة ARDL (n.m.r.p) نستخدم معياري (AIC) و (shw) ونختار أدنى فترة من قيمة هذين المعيارين ولأنه الأكثر دلالة من بقية المعايير الأخرى، وحسب النتائج المبينة في الشكل رقم (02) فإن أفضل نموذج هو ARDL (1.2.1.0) وهي موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): النموذج الأمثل لفترات الإبطاء باستعمال معيار AIC

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات Eviwes11

يسمح برنامج Eviwes11 بنسخته المحدثة (11) تعيين فترات الإبطاء المثلى لنموذج (ardl) بشكل تلقائي بناء على معيار (AIC) الذي يحدد فترة الإبطاء المثلى وحسب النتائج الموضحة في الشكل رقم (02)، تحصلنا على فترة الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج ARDL (1.2.1.0) وهي: تأخر واحد بالنسبة لمؤشر الاستثمار الاجنبي المباشر، وتأخرين لمؤشر سعر الصرف، وتأخر واحد لمؤشر الكتلة النقدية، وبدون تأخر بالنسبة لمؤشر الانفتاح التجاري.

وبعدما قمنا بتحديد فترات الإبطاء المثلى لنموذج الدراسة نأتي بعدها لاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل للنموذج ardl(1.2.1.0)، وذلك بالاعتماد على اختبار الحدود (bounds test) الموضحة في الجدول رقم (06) كآلاتي:

الجدول رقم(06): اختبار الحدود (bounds test)

مستويات المعنوية	%1	%2.5	%5	%10
الحد الأعلى I(1)	4.66	4.08	3.67	3.2
الحد الأدنى I(0)	3.65	3.15	2.97	2.37
F-statistic	3.8826			
K	3			

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات Eviwes11

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتبين أن قيمة (f-statistic) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية للحد الأعلى عند مستوى المعنوية 5% في وجود 3 متغيرات تفسيرية (k=3) ووحدة ثابت، وعليه نرفض الفرض العدم H0 ونقبل الفرض البديل H1 وبالتالي يمكن القول على أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (EXC، M2، OPEN) والمتغير التابع (FDI) وبالتالي هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج محل الدراسة.

5.4. نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL:

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (07) نستنتج ما يلي:

- ❖ بالنسبة لمعاملات الأجل الطويل فنجد إشارة مؤشر سعر الصرف موجبة وغير معنوية، فارتفاع سعر الصرف بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 4.7%، مما يدل على أن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فارتفاع هذا الأخير أدى إلى تخفيض في قيمة العملة الوطنية وهي سياسة اقتصادية يتم اتباعها لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولتشجيع وزيادة الطلب على الصادرات.
- ❖ أما بالنسبة لمؤشر الكتلة النقدية بمعناه الواسع فإشارته سالبة وغير معنوية، فارتفاع حجم الكتلة النقدية بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1.1%، أي أن العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والكتلة النقدية M2 عكسية وهي تتفق مع عدد من الدراسات ومقبول من الناحية الاقتصادية فارتفاع حجم الكتلة النقدية ينعكس على ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي حدوث التضخم، وهو ما يؤثر سلباً على تكاليف الإنتاج وانخفاض القدرة الشرائية، وبالتالي انخفاض الطلب المحلي وهو مؤشر غير محفز للاستثمار الأجنبي المباشر.
- ❖ في حين نجد هناك علاقة موجبة ومعنوية بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل، بحيث أن ارتفاع درجة الانفتاح التجاري بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 3.7%، وهو ما يؤكد ضرورة الانفتاح أكثر على مستوى التجارة الخارجية بتخفيض وتحسين الإجراءات الجمركية وسن القوانين المحفزة على التحرر الاقتصادي، وهو ما من شأنه زيادة القدرة التنافسية والتصديرية لاقتصاد البلد وبالتالي تشجيع المستثمر الأجنبي على الولوج إلى السوق المحلي لإقامة استثماراتهم والاستفادة من امكانيات وحجم السوق.

الجدول رقم (07): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(FDI)
Selected Model: ARDL(1, 2, 1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/13/20 Time: 22:52
Sample: 1990 2018
Included observations: 27

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.566989	0.709811	-0.798788	0.4343
FDI(-1)*	-0.752276	0.185513	-4.055119	0.0007
EXC(-1)	0.003594	0.005563	0.646147	0.5259
M2(-1)	-0.008930	0.007982	-1.118837	0.2772
OPEN**	0.028476	0.013865	2.053875	0.0540
D(EXC)	-0.023251	0.016126	-1.441846	0.1656
D(EXC(-1))	0.019660	0.018159	1.082667	0.2925
D(M2)	0.033982	0.015461	2.197874	0.0408

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXC	0.047779	0.007251	6.658893	0.5179
M2	-0.011871	0.010816	-1.097515	0.2861
OPEN	0.037854	0.017832	2.122768	0.0471
C	-0.753697	0.941796	-0.800277	0.4334

EC = FDI - (0.048*EXC - 0.0119*M2 + 0.0379*OPEN - 0.7537)

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات برنامج 11Views

6.4. نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) للعلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL

بعدما أكدت النتائج المحصل عليها بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة الاستثمار الاجنبي المباشر كمتغير تابع وسعر الصرف، الكتلة النقدية، والانفتاح التجاري كمتغيرات مفسرة، وعليه يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) للعلاقة قصيرة الأجل وفق الجدول التالي:

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(FDI)
Selected Model: ARDL(1, 2, 1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/10/20 Time: 02:04
Sample: 1990 2018
Included observations: 27

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXC)	-0.023251	0.012504	-1.859558	0.0785
D(EXC(-1))	0.019660	0.012718	1.545806	0.1386
D(M2)	0.033982	0.012348	2.751906	0.0127
CointEq(-1)*	-0.752276	0.155182	-4.847705	0.0001
R-squared	0.629209	Mean dependent var		0.031185
Adjusted R-squared	0.580845	S.D. dependent var		0.572487
S.E. of regression	0.370640	Akaike info criterion		0.988784
Sum squared resid	3.159608	Schwarz criterion		1.180760
Log likelihood	-9.348590	Hannan-Quinn criter.		1.045869
Durbin-Watson stat	2.036563			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الباحثين بناء+ على مخرجات برنامج eviwe11

من خلال نتائج التقدير للعلاقة قصيرة الأجل لنموذج تصحيح الخطأ (ECM) والموضحة في الجدول رقم (07)، فتظهر قيمة معامل التحديد 0.629% أي 63% من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة تفسره المتغيرات المستقلة في النموذج أي أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر 63% من التغيرات في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، وهذه النسبة تعكس التغيرات التي تحدث في تدفقاته والباقي تفسره عوامل أو متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج، كما أن إحصائية Durbin-watson stat تدل على عدم وجود إرتباط ذاتي بين الأخطاء ما يدل على صحة ودقة العلاقة التوازنية على المدى الطويل. أما بالنسبة لمعامل حد تصحيح الخطأ $\text{CointEq}(-1)$ فكان سالب الإشارة ومعنوي عند مستوى معنوية 1% أي معنوي حسب إحصائية (5% < p-value=0.0001) مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج ويمثل أيضا سرعة التعديل للعودة للوضع التوازني عند حدوث صدمات أو انحرافات في النموذج. وبالنسبة لقيمة معامل تصحيح الخطأ $(\text{ECT}t-1)$ تساوي $(\delta = -0.752276)$ ، وهذا معناه أن 75% من الخلل في التوازن لمتغير الاستثمار الاجنبي المباشر للفترة السابقة $(t-1)$ يتم تصحيحه في الفترة الحالية (t) ، كما يمكن القول أن 75% من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحه في واحدة الزمن (سنة واحدة) من أجل العودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل، ويدل حد تصحيح الخطأ على أن الاستثمار الاجنبي المباشر يصحح من قيمته التوازنية المتبقية من كل فترة ماضية بنحو (75.22%) فعندما ينحرف الاستثمار الاجنبي المباشر في المدى القصير في الفترة $(t-1)$ عن قيمته التوازنية في المدى الطويل، فإنه يت تصحيح ما يعادل (75.22%) من هذا الانحراف في الفترة t .

كما أن نسبة هذا التصحيح تعكس سرعة تعديل مرتفعة نحو التوازن، بحيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يستغرق حوالي (1.32) سنة (فجوة التأخير الزمني مساوية ل $1/0.752276$) للرجوع إلى قيمته التوازنية. نتسجعة أي صدمة محدثة في النموذج.

كما يتبين من خلال معادلة نموذج تصحيح الخطأ (ECM) معنوية وعكسية متغير سعر الصرف الغير مؤخرة D(EXC) فارتفاع سعر الصرف بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 2.3%، في حين ظهرت إيجابية وعدم معنوية العلاقة بين سعر الصرف المؤخر $D(EXC(t-1))$ بمعنى أن ارتفاع سعر الصرف بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1.9%، وهو مؤشر غير محفز للاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تقلبات أسعار الصرف وعدم وجود مكاتب للصراف الرسمي، وهو مادي بظهور السوق السوداء لأسعار الصرف وسعى البنك المركزي للتحكم في حجم الكتلة النقدية المتداولة خارج الإطار الرسمي، وبالتالي فالمستثمر الأجنبي وفي ظل التسيير الإداري لسعر الصرف من قبل البنك المركزي وانخفاض قيمة الدينار أمام العملات الدولية جعل من قرار الاستثمار من عدمه لا يعتمد بالدرجة الأولى على مؤشر سعر الصرف لأن أغلب الاستثمارات القائمة تقيم بالدولار وليس بالدينار.

كما جاءت العلاقة بين الكتلة النقدية الغير مؤخرة والاستثمار الأجنبي المباشر إيجابية ومعنوية فارتفاع حجم الكتلة النقدية بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 3.3%، وهي عكس ماتم التوصل إليه في الفترة الطويلة الأجل.

7.4. الاختبارات التشخيصية للنموذج:

للتأكد من جودة النموذج المستخدم في الدراسة التطبيقية وخلوه من المشاكل القياسية يتم القيام بالاختبارات التالية:

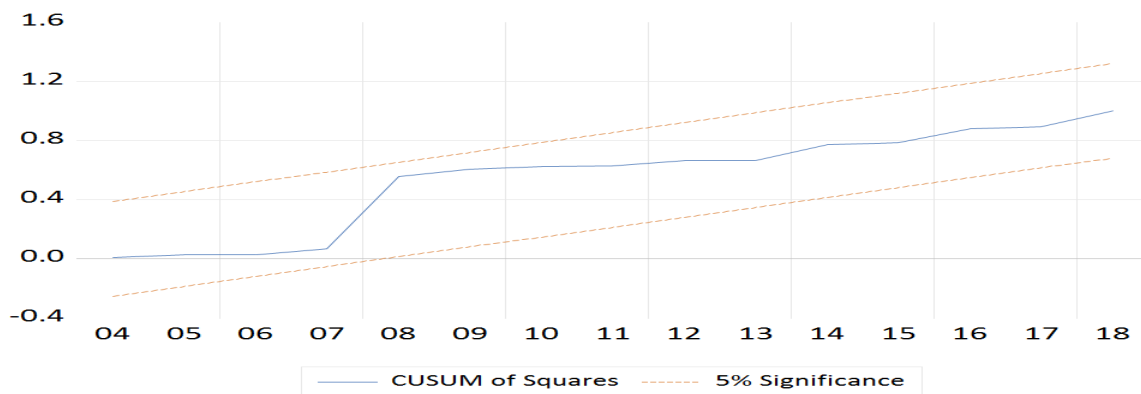
الجدول رقم (08): الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر

الاختبار	Valuer	Prob-value
Serial correlation	f-statistique:1.052271	0.3708
LM test	:2.974299obc*R-squared	0.2260
Jaque berra	0.779190	0.677331
ARCH	0.13798:f-statistic obc*R-squared : 0.014939	0.9075 0.9027
Ramsey Rest	t-statistic: 1.020712 f-statistic: 1.041852	0.3209 0.3809

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviwes11

بعد تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق منهج ardl وللتأكد من جودة النموذج المستخدم في الدراسة وخلوه من المشاكل القياسية تم القيام بإجراء مجموعة من الإختبارات التشخيصية لبواقي نموذج تصحيح الخطأ المقدر وقد ظهرت النتائج كما يلي:

- ❖ اختبار الارتباط الذاتي: (correlation LM test) استنادا إلى اختبار BreuchGdfrey LM test لاختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء يتضح عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء، فالاختبار أظهر عدم معنوية قيمة الاحتمال الحرج حيث بلغت prob value: 0.3708 أي خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي للأخطاء لأن القيمة الاحصائية f-statistic: 1.05 والاحتمال المقابل لها أكبر من 5% أي عدم وجود ارتباط تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار.
- ❖ اختبار التوزيع الطبيعي: من خلال نتائج اختبار Jaqueberra أظهرت الاحتمالية الاحصائية للاختبار أن prob-value: 0.677331 أكبر من حد المعنوية 5%، مما يدل على أن بواق النموذج تتوزع توزيعا طبيعيا.
- ❖ اختبار ثبات التباين للأخطاء: للتأكد من عدم وجود مشكلة إختلاف التباين في النموذج نستخدم اختبار ثبات التباين المشروط بالإنحدار ARCH test، ووفقا لهذا الاختبار نجد أن الاحتمال المقابل (0.9027) prob-value أكبر من حد المعنوية 5%، وبالتالي فإننا نقبل بفرضية عدم ثبات تباين الأخطاء أي تحقق فرضية ثبات وتجانس التباين.
- ❖ اختبار Ramsey Rest: من خلال نتائج الاختبار تظهر قيمته الاحتمالية تساوي (0.3209) وهي أكبر من حد المعنوية 5%، وبالتالي نقبل بالشكل الدالي للنموذج قيد الدراسة.
- ❖ اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر: يتم اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج تصحيح الخطأ باستخدام اختباري المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) وكذا اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM of Squares) ويستخدمان لتوضيح مدى استقرار المعلمات في الأمدين القصير والطويل، ومن خلال نتائج الاختبار والموضحة في الشكلين رقم () و () نلاحظ أن كل من منحنى إحصائية (CUSUM) و (CUSUM OF Squares) عبارة عن خط داخل حدود مجال الثقة ومستقر عند الحد المعنوي 5%، وبالتالي هناك استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدي القصير والطويل، ومعنوية العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر ومحدداته.



5. خاتمة:

قامت هذه الورقة البحثية بدراسة تأثير بعض العوامل الاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال نموذج قياسي باستخدام منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ardl) خلال الفترة 1990-2018. وقد أظهرت الدراسة أن محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر المتمثلة في (الانفتاح التجاري، سعر الصرف، الكتلة النقدية) لها تأثير على تدفقات هذا الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية وبعض الدراسات السابقة، كما تناولت الدراسة في جانبها النظري دراسة واقع تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال نفس الفترة والتي عرفت العديد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية للاقتصاد الوطني خصص جانب منها للقطاع الاستثماري بالقيام بتعديلات واصدار قوانين وتشريعات وما تضمنته من تحفيّزات جبائية وضمانات مالية، وعلى الرغم من كل هذه الإجراءات إلا أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ظل محتشما ودون المستوى المطلوب واقتصره على قطاع المحروقات دون القطاعات الاقتصادية الأخرى، وكذا طبيعة مناخ الاستثمار القائم ومدى استقرار مؤشراتته السياسية والاجتماعية وبخاصة المؤشرات الاقتصاد الكلي وما يتضمنه من عوامل ومحددات اقتصادية تحدد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من عدمه وتؤثر على انسيابه نحو الجزائر، ومن خلال ماسبق يمكن استعراض مجموعة من النتائج المتوصل إليها:

- ✓ ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر باستثناء قطاع المحروقات الذي يشهد تركيزا لجل الاستثمارات الأجنبية القادمة دون قطاعات اقتصادية أخرى، وهذا نتيجة ربحية هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى، وهو ما يتوافق مع فرضيات الدراسة الأولى.
- ✓ لم تحقق الجزائر المستوى المطلوب من الحصص والقيمة العالمية للتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الرغم من التسهيلات والحوافز الممنوحة والضمانات المقدمة والإستثناءات من القوانين والأحكام المعمولة بها في جميع النشاطات الاقتصادية.
- ✓ إرتباط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بالأسعار العالمية للنفط، أين شهدت سنة 2009 أعلى قيمة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (2754) مليون دولار رغم تراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية العالمية.
- ✓ عدم استقرار في مؤشرات مناخ الاستثمار بالجزائر وتأثيره سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لمجموعة من المعيقات والمطبات الإدارية والمالية، القانونية التي تحول دون إتمام الإجراءات وتجسيد المشاريع الاقتصادية.
- ✓ مشكلة التمويل والتسهيلات الإئتمانية بالإضافة إلى مشكل العقار الصناعي والعراقيل البيروقراطية والفساد الإداري والمالي وطول مدة الرد كلها عوامل غير مشجعة على الاستثمار.
- ✓ على الرغم من ضعف تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وتمركزها في قطاع المحروقات إلا أنها تعد بديل حقيقي لهذا القطاع في ضوء تقلبات أسعاره العالمية وقابليته للزوال كمورد طبيعي، وبالتالي ضرورة إعداد استراتيجية لتوسيع القاعدة الاستثمارية في جميع القطاعات الاقتصادية وهو ما يتوافق مع فرضيات الدراسة الثانية.
- ✓ جميع متغيرات الدراسة تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر ومانسبته 63% من التغيرات الحاصلة في الاستثمار الأجنبي المباشر يرجع سببها إلى المتغيرات المستقلة، أما النسبة المتبقية فترجع إلى عوامل أخرى (عوامل عشوائية)؛
- ✓ سعر الصرف له تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فارتفاع سعر الصرف مقابل الدولار بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 4.7% وهذه النتيجة تتوافق مع فرضيات الدراسة الثالثة.

- ✓ الكتلة النقدية لها تأثير سلبي وعلاقة عكسية فارتفاع حجم الكتلة النقدية بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة 1.1% وهذه النتيجة تتوافق مع فرضيات الدراسة الرابعة.
- ✓ وجود أثر للانفتاح التجاري على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر عند مستوى المعنوية 5% فتغير الانفتاح التجاري بنسبة 1% يؤدي إلى تغير الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة 3.7% وهو ما يتوافق مع فرضيات الدراسة الخامسة ومع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.
- ✓ أظهرت نتائج اختبارات جدر الوحدة لديكي فولر وفليبسيرون أن بعض متغيرات الدراسة تستقر عند المستوى وأخرى تستقر بعد أخذ الفروق الأولى لها، الأمر الذي يسمح لنا بإجراء اختبار التكامل المشترك للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.
- ✓ من خلال اختبار الحدود للتكامل المشترك يظهر أن قيمة (f-statistic) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية للحد الأعلى عند مستوى المعنوية 5% في وجود 3 متغيرات (k=3) وحد ثابت، وبالتالي توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (سعر الصرف، الكتلة النقدية، الانفتاح التجاري) والمتغير التابع (الاستثمار الاجنبي المباشر)، أي هناك تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.
- ✓ جميع معلمات النموذج مقبولة اقتصاديا، سعر الصرف، الكتلة النقدية، الانفتاح التجاري لهم تأثير إيجابي وسلبي على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.
- ومن خلال هذه الدراسة والنتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم مجموعة اقتراحات من شأنها الأخذ بها والعمل على تحسينها لاستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر:
- ✓ قيام الحكومة الجزائرية بإجراء تعديلات على سياساتها الاقتصادية بالشكل المناسب والمحفز لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.
- ✓ القيام بمزيد من الإصلاحات الاقتصادية تشمل مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية وإعادة هيكلة وتعديل على المنظومة الاستثمارية واستحداث أليات من شأنها ترقية الاستثمارات بشكل عام.
- ✓ إصلاح النظام الجبائي لتعزيز وتسهيل الإجراءات للمستثمر الأجنبي والمحلي بما يخدم الأهداف الاقتصادية للدولة والمستثمر في أن واحد.
- ✓ ضرورة إقامة مناطق صناعية متخصصة في نشاطات اقتصادية معينة (العناقيد الصناعية)، وخلق مناطق للتجارة الحرة من شأنها زيادة التبادلات التجارية والمالية وزيادة تدفق حركة رؤوس الأموال للمستثمرين الأجانب.
- ✓ إنشاء قاعدة بيانات للاستثمار لإعطاء صورة واضحة عن مناخ الاستثمار في الجزائر.
- ✓ تقليل وتخفيض احتكار الدولة للنشاط الاستثماري مع الجانب الأجنبي وضرورة دمج القطاع الخاص مع هذا الأخير لكسب الخبرة والتقنيات اللازمة ولتقليل نسب البطالة من خلال عملية الدمج وتحقيقا للنمو الإقتصادي.
- ✓ القيام بمزيد من الإجراءات التحرير الاقتصادي في شقيه المالي والتجاري وتعزيز للتجارة الخارجية لاستقطاب أكبر قدر من التدفقات للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ✓ محاربة مختلف أشكال الفساد الاداري والمالي ورقمنة مختلف القطاعات لتقليل البيروقراطية وتبسيط الإجراءات لتجسيد الاستثمار على أرض الواقع.

6. قائمة المراجع:

1. أسماء سي علي. (2019). تقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2017) دراسة تحليلية. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، صفحة 173.
2. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2011). مناخ الاستثمار في الدول العربية.
3. حامد، ه. م. (2015). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر في ظل التغيرات السياسية دراسة تحليلية للفترة 2011-2015. Consulté le 05 12, 2020, sur "ssm" social science recherche ntwerke.
4. سليمان دحو، و محمد مسعود. (2017). 1- سليمان دحو و محمد مسعود (2017)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية وفق نظرية الموازنة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 7 (العدد 12)، الجزائر: جامعة لخضر حمه الوادي، ص.ص 81-101. مجلة رؤى اقتصادية ، الصفحات 81-101.
5. سمير بن عبد العزيز، و سفيان بن عبد العزيز. (2018). دور الاستثمار في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري دراسة تحليلية للفترة (200-2015). مجلة البشائر الاقتصادية، 4(1).
6. عنتر برباش. (2015). أثر خطر البلد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي حالة: الجزائر، المغرب، تونس دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2012، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة : جامعة محمد بوضياف .
7. قدور بن نافلة ، و محمد بن مريم. (2017). أثر المتغيرات الحقيقية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1987-2015. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، صفحة 12.
8. كريمة قويدر. (2010). الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.
9. محمد بن مريم. (2018). دور الاستقرار السياسي كعامل أساسي إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر باستخدام نموذج (ardl) خلال الفترة 1987-2016. مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية.
10. نورة ييري. (2015). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على التنمية الاقتصادية- دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أم البواقي: جامعة أم البواقي.
11. يحي مصلة . (2017). تقييم مدى تحسن مناخ الاستثمار في الجزائر في الفترة 1995-2005. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
12. de Castro, P., Fernandes, E., & Campos, A. (2013). The determinants of foreign direct investment in Brasil and Mexsico (an empirical analysis). journal of procedia economics and finance.
13. Gharaibeh, a. M. (2015). the determinants of foreign direct investment- Empirical Evidence from Bahrain. international journal of business and social science.
14. jadhav, p. (2012). Determinants of foreign direct investment in BRICS economies: analysis of economic. journal of institional and political factor, pp. 6-14.
15. nusrat, j. (2020). determinants of foreign direct inveistment: A panel Analysis of the 24 Emerging countries. journal of science and business, pp. 57-13.
16. Shoukat, A., & Wei, G. (2005). Determinants of foreign direct investment in china. journal of Global business and technology, pp. 21-33.
17. unctad. (2009). world investment repport (2009), transnationl and Development newyork and Genava.